

قانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٩١

بربط موازنة هيئة القطاع العام لشئون القطن

للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام لشئون القطن للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٨٩٤٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وتسعمائة واربعون ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٨٧٣٢٠٠٠ جنيه (فقط ، وقدره ثمانية ملايين وسبعمائة واثنان وثلاثون ألف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) حملة الباب الأول - الأجور - ١٤٥٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الثاني - النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٧٢٨٢٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٥٣٩٠٠٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٠٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره مائتان وثمانية آلاف جنيه) موزعة على البابين التاليين :

(أ) حملة الباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية ١٤٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) حملة الباب الرابع - التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٦٨٠٠٠٠٠ جنيه .

ثالثاً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٨٧٣٢٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثمانية ملايين وسبعمائة واثنان وثلاثون ألف جنيه) بالباب الثاني - إيرادات جارية وتحويلات جارية .

رابعاً - الإيرادات الرأسمالية :

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٢٠٨٠٠٠ جنية (فقط)
وقدره مائتان وثمانية آلاف جنية (موزعة على البابين التاليين :

- (أ) جملة الباب الثالث - إيرادات رأسمالية متنوعة ١٠٨٠٠٠ جنية .
- (ب) جملة الباب الرابع - قروض وتسهيلات ائتمانية ١٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة الثانية)

يجوز بموافقة وزارة المالية زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية مماثلة في الإيرادات ، ويتم تعديل الموازنات تبعاً لذلك ودون التأثير على فائض الحكومة أو ترتيب أية أعباء على الموازنة العامة للدولة .

(المادة الثالثة)

لا يجوز استخدام اعتمادى رسم الدمغة النسبي وفوائد بنك الاستثمار القومى فى غير
المخصصة لها .

(المادة الرابعة)

الأنشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرار إنشائها وكانت تحصل تكاليفها
من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل
تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر ، وذلك
بعد موافقة وزارة المالية .

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٩١
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية فى ٣ ذى الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٥ يونيه سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام لشئون القطان
للسنة المالية ١٩٩٢/٩١

الإيرادات		الاستخدامات	
١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١	١٩٩١/٩٠	١٩٩٢/٩١
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٧٦٩٢٠٠٠	٨٧٣٢٠٠٠	٧٦٩٢٠٠٠	٨٧٣٢٠٠٠
٦٨٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠
٤٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٦٨٠٠٠٠	٦٨٠٠٠٠
١٠٨٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠	١٠٨٠٠٠٠	٢٠٨٠٠٠٠
٧٨٠٠٠٠٠٠	٨٩٤٠٠٠٠٠	٧٨٠٠٠٠٠٠	٨٩٤٠٠٠٠٠
الإيرادات		الاستخدامات	
(١) الإيرادات الجارية : باب ٢- الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية		(١) الاستخدامات الجارية : باب ١- الأجور	
باب ٣- إيرادات وأسماية متنوعة .. باب ٤- القروض والتسهيلات الائتمانية		باب ٢- النفقات الجارية والتحويلات الجارية	
جملة الإيرادات الجارية (١) ..		جملة الاستخدامات الجارية (١) ..	
(ب) الإيرادات الرأسمالية : باب ٣- إيرادات وأسماية متنوعة .. باب ٤- القروض والتسهيلات الائتمانية		(ب) الاستخدامات الرأسمالية : باب ٣- استخدامات استثمارية .. باب ٤- التحويلات الرأسمالية ..	
جملة الإيرادات الرأسمالية (ب) ..		جملة الاستخدامات الرأسمالية (ب) ..	
إجمالي الإيرادات ..		إجمالي الاستخدامات ..	